

محاضرات 2 في مقياس مدارس ومناهج - السداسي الاول

(2021 - 2020)

السنة الاولى جذع مشترك علوم اجتماعية

الأستاذ شعباني مالك

malek.chaabani@univ-biskra.dz

المدخل المنهجي الكبرى (الوضعي ، الماركسي والإسلامي)

إن كلمة منهج ليست مصطلحا أحادي المعنى في العلم، إذ يرى فريق من العلماء أن مناهج البحث عبارة عن إجراءات بحثية محايدة، وينادون بوحدة المنهج في الميدانين الطبيعي والاجتماعي، ومن ثم استقلال الباحث عن الظاهرة التي يدرسها واستقلال المنهج عن أي أفكار فلسفية أو إيديولوجية، لكن الباحث له وجهة نظر حول الإنسان والمجتمع و الكون مما يوضح ضرورة الاهتمام بفلسفة العلوم.

ومن هنا تبرز الأصول الفلسفية والاجتماعية لمناهج البحث، أي أنه ينبع من موقف فلسفي حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا، وهذا ما يفسر استعمال بعض المصطلحات الأخرى في العلم، يمكنها أن تتقاطع جزئيا مع هذا المعنى أو ذاك لمصطلح منهج مثل: التناول أي أنه قد يقال عن باحث ما أن له تناولا ماركسيا كما يقال عن باحث آخر أن له تناولا سلوكيا، بمعنى أنه ينطلق من مرجعية فكرية في علم النفس تركز على دراسة السلوكيات ... أي أن التناول هو عبارة عن مدخل منهجي لهذا البحث أو ذاك

ويعتبر المدخل الفكري واحدا من أهم الصياغات النظرية ... "انه يعيننا بلا شك في التعرف على الأداة المناسبة لجمع مثل هذه البيانات ، ويهديننا قبل ذلك إلى الطريقة الملائمة منها في البحث، ويتجه بنا قبل ذلك إلى المنهج المثمر واللازم لوضع إستراتيجية البحث وصياغة الخطة العامة " ، وهو بهذا يعكس الرؤى التصورية ، والمنطلقات الفكرية الأساسية ، والإطار العام للمرجعيات التجريدية ذات الصبغة الإبستمولوجية والإيديولوجية والنفعية ، التي تقوم بتوجيه البحث الاجتماعي نحو الموضوعات الأكثر أهمية ومحورية ، وتساعد الباحث على تحديد وانتقاء المناهج الأكثر تلاؤما لدراساتها والأدوات الأفضل استخداما لجمع بياناتها، كما تدعمه بنسق خاص بالتحليل والتفسير والتعميم "براديجم"، ليحتضن بعدها النتائج بالتحليل والتفسير الاجتماعيين ، ويصل بنا إلى رصد الحقائق الاجتماعية ، ومنه يساهم في تحقيق التقدم المنشود من خلال التحكم في الظواهر والعمل على توجيهها .

وهو بهذا يعبر عن نسق من المعرفة الموجهة للعمل البحثي ، والمرتبطة آليا ووظيفيا وغائيا بمآلات البحث وأبعاده الإبستمولوجية والإيديولوجية في ظل ارتباطه البنائي وتسانده الوظيفي ومجمل المناهج المرشدة والأدوات والتقنيات المساعدة في الوصول إلى الحقيقة المطلوبة

1- تعريف المدخل المنهجي:

هناك عدة تعريفات للمدخل المنهجي نورد بعضها في مايلي :

أ- " هو عبارة عن مجموعة من الأسس المنهجية التي يتبناها الباحث لرؤية الواقع الاجتماعي وتحليل ظواهره وتفسيرها "

ب- " هي تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعي و تحليل أنظمتة وظواهره من وجهة نظر معينة" ، إذ يقول السيد " علي شتا " في هذا المجال: " ويأتي في المستوى الثاني للبناء المنهجي لنسق التفكير العلمي المدخل المنهجي و الذي يشير للتصور المنهجي لرؤية الواقع ويتناول ظواهره ونظمه و مراجع الأنساق النظرية المصاغة حوله وبذلك يتحدد المدخل المنهجي في ضوء المبادئ الأساسية المنطقية التي يستند إليها الباحث و التي تمثل الإطار المرجعي للمعالجة المنهجية ومن ثم يمثل المدخل المنهجي الرابطة المحورية بين المبادئ والأسس المنطقية للمعالم المنهجية و بين اختيارات الباحث للمنهج الذي ينظم عملية تناوله للظاهرة في ضوء قواعده التي يتميز بها وما تقتضيه هذه القواعد من أساليب وإجراءات التناول".

ففي إطار المدخل المنهجي يمكننا أن نفهم فهما صحيحا الظواهر المجتمعية الجزئية والعناصر المختلفة المكونة لها، فلا يمكن أن نصل نتائج ذات قيمة علمية بمجرد الحصول على معطيات مهما كانت دقيقة من الواقع المجتمعي ومهما كانت كفاءة المنهج المتبع وأمانة الباحث

ث- " المدخل المنهجي عبارة عن نموذج تصوري للكون و الإنسان و المجتمع و التاريخ، وبناء منهجي لتحليل هذا المجتمع وتفسير ظواهره في ضوء افتراضات ذلك النموذج التصوري "

2- الأسس المنهجية للمدخل المنهجي :

هذه الأسس هي:

أ- **النموذج التصوري** : وهو مجموعة التصورات الخاصة التي يتبناها الباحث عن العالم والإنسان والمجتمع والعملية التاريخية .

ب- **القواعد المنهجية الاسترشادية**: والتي تتشكل من جملة المبادئ والمسلمات الموجهة للبحث ومجالاته ، والمحددة لطبيعة المعرفة الإنسانية.

ت- **مراحل التحليل**: وهي الخطوات الكبرى التي يسير عليها الفكر في انتقاء وتنظيم المعطيات التي تتناول الحياة الاجتماعية ، والمنحى الذي ينحوه الفكر لتنسيق المعطيات وربطها ببعض.

ث- **نسق التفسير** : وهو الإطار الذي تتحدد فيه طبيعة الارتباطات أو العلاقات بين الظواهر والتي تفضي إلى استخلاص السنن الاجتماعية .

3- تصنيف المداخل المنهجية :

يمكن تصنيف هذه المداخل إلى :

أ- **المدخل المنهجي الغربي** : تصنف المداخل المنهجية الغربية إلى مدخلين كبيرين هما:

المدخل المنهجي الوضعي و المدخل المنهجي الماركسي

1-المدخل المنهجي الوضعي: يمثل هذا المنهج اتجاها فكريا يرى أن الدراسة العلمية للظواهر تقوم على أساس حسي واقعي إذ يقول " إيدموند جوبلو " : إن الوضعية هي تيار ضخ من الأفكار التي يعتبر فيها " كونت " ممثلا بارزا وأصيلا، وهو تيار يتصل منبعه بعصر النهضة وكان عليه أن يحدث الازدهار الضخم و السريع للعلوم المعاصرة".

وقد استخدام كونت هذا المصطلح للإشارة إلى نسق فلسفي يعني " الاعتماد على الواقع و الخبرة "، مما جعله يرفض كل الفلسفات التي اعتمدت على تحليلات دينية أو ميتافيزيقية. أي أن الوضعية ترفض قوى ما فوق الطبيعة و المبادئ المجردة و التأملية، فهي تعتمد معطيات العلاقات القائمة بين الظواهر التي يمكن ملاحظتها وفهم علاقاتها وصياغتها في صورة قوانين عامة، واعتقد كونت أن الوضعية ينبغي أن تكون دينا بالمعنى الحرفي يحل محل الكنائس، وهذا ما نجده لدى " سان سيمون " الذي يقول: " عندما تصبح كل أجزاء معارفنا قائمة على أساس الملاحظة فإن إدارة الشؤون الروحية يجب أن تستند إلى القدرة العلمية باعتبارها متفوقة على اللاهوتية و الميتافيزيقية "، "سان سيمون " هو الذي وضع بذور الوضعية، لكن كونت جعل الوضعية نظرية متكاملة ذات بعد فلسفي تستوعب كل التراث الإنساني في ماضيه وحاضره وجعل منها منطلقا في التحليل يشمل كل العلوم الطبيعية و الاجتماعية.

أ-الأسس المنهجية للوضعية:

يقول " سان سيمون " إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة ولا نقصد العالم الكبير و إنما هذا العالم الصغير يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة.

- فالواقعية " هي السمة التي تميزت بها الوضعية واستعملتها كسلاح إيديولوجي ضد الفكر غير الواقعي أو الميتافيزيقي لذلك تهدف إلى التخلي عن الأسباب المطلقة أو المبادئ الأولى التي تقوم عليها الفلسفة الميتافيزيقية.

-الإحساس بحده مصدر المعرفة.

-العالم الطبيعي هو الإطار المرجعي للعلوم الإنسانية (المناهج، الموضوعية).

-إخضاع الظواهر الاجتماعية للتجريب.

-شيئية الظواهر (خارجة عن ذاتنا).

ب- نتائج تطبيق الوضعية:

-تضخم العقائد العلمية أي أنه تجاوز حدود العلم إلى مجال العقائدية، وهذا ما يتضح في عبارة " دوركايم " : " العلم وحده هو الذي أعد المفاهيم الأساسية التي تهيمن على أفكارنا وقبل أن تتكون العلوم كان الدين يقوم بنفس المهمة " .

-اختزال الحقيقة الاجتماعية في جوانبها المادية.

-إن المنهج المادي المحسوس يعتمد أمورا واقعية يرصدها دون تغيير أو تقويم أو توجيه لذلك فهو منهجا " تقريريا " محضا تفتقد فيه المثل العليا و القيم الإنسانية و المبادئ، لكن العلوم الاجتماعية يحكمها كذلك قانون " الغاية " (ما يجب أن يكون) فهو علما " تقويميا " ، فالظواهر الاجتماعية ليست أشياء مادية جامدة بقدر ما هي أفعال صادرة عن إرادة فردية أو اجتماعية واعية وهذا هو فحوى انتقاد " بوبر " لـ"كونت" في نظريته للقوانين التي تحكم الظواهر، وفي ارتباطاتها ونتائجها، ورفض القانون بهذا المعنى وذهب إلى أن القوانين الأساسية التي تحكم الطبيعة البشرية هي قوانين سيكولوجية لا تكتشف بالملاحظة المباشرة.

-إحلال النسبة محل المطلق في دراسة الظواهر الأخلاقية، إذ أنها لم تعد تبحث في العلل الأولى لوجود الظواهر ولكن الأسباب المباشرة في خلق هذه الظواهر .

فالعلل الأولى للظواهر من سمات المنهج اللاهوتي الذي يؤمن بوجود حقائق مطلقة لا تتغير حسب الزمان و المكان.

2- المدخل المنهجي الماركسي:

يقوم التصور "الماركسي" في نظريته للمجتمع من حيث بنائه و تطوره و تغييره على أساس مادي فالبناء الاقتصادي هو الأساس الذي نستطيع من خلاله تفسير كافة النظم وأشكال التنظيمات وطبيعة العلاقات الاجتماعية، إنه لا يمكن فهم و تفسير مختلف الظواهر الاجتماعية خارج البناء الاقتصادي.

وقد ركز أنصار هذا الاتجاه على علاقات الإنتاج باعتبار أن علاقات الملكية هي التي يتحدد على ضوئها طبيعة المجتمع، فشكل الملكية هو العامل الحاسم في تحديد ظروف استخدام الموارد و المواد.

ويستخدم ماركس أسلوب الإنتاج ليعبر عن الأساس المادي للمجتمع ويتضمن أسلوب الإنتاج نوعين من العوامل: علاقات الإنتاج-قوى الإنتاج، و يذهب ماركس إلى أن الناس يدخلون أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات لها طابعها المحدد و المستقل عن إرادتهم.

والفكرة الأساسية في النظرية الماركسية هي فكرة التغير الجدلي النابع من الصراع بين العناصر المتضادة وهذه العملية الجدلية هي القانون العام الذي يحكم كافة أشكال الظواهر الموجودة في الطبيعة. فإذا أخذنا المجتمع بوصفه نسقا أو نظاما أو ظاهرة فإننا نجد أن عنصرا معينا يسمى: " الموضوع " يتجه إلى أن يخلق شيئا يناقضه و الصراع بين الموضوع و نقيضه ينتج عنصرا جديدا يحل فيه التناقض القديم، وخير مثال على ذلك: صراع الطبقات الاجتماعية.

فالمناهج الماركسي يقوم على تصور عام عن تطور المجتمعات البشرية على أساس مادي (اقتصادي)، ويرى أن مصير المستقبل البشري هو المجتمع الشيوعي الذي ينتفي فيه الصراع.

لكن الحقائق التاريخية لا تؤيد هذه المزاعم، فرغم أن الصراع من الظواهر المسلم بها في كافة أشكال التنظيمات الإنسانية، إلا أن لا يمكن التسليم بأن الصراع النابع من علاقات الإنتاج هو العملية المفضية إلى التغير الاجتماعي، لذلك فإن هذه التفسيرات هي نوع من المثالية كما يقول " كارل ما نهايم " هي حالة عقلية لا تطابق الواقع الذي تحدث فيه ولا تنسجم معه.

وعموما يتضمن المدخل المنهجي الغربي العديد من المداخل الفرعية أهمها ما يأتي :

- المدخل الوضعي: هو علم طبيعي/تطبيقي ينهض على أساس النموذج الفيزيقي بالاعتماد على الأساليب العلمية (التكميم والقياس) يتضمن :

- الوضعية الجديدة
- النزعة الوظيفية -البنائية
- الايكولوجية الإنسانية
- النزعة السلوكية الاجتماعية
- النزعة السيكلوجية
- علم الاجتماع التفسيري: علم يناقض العلم الطبيعي مراعاة لخصوصية ميدان البحث الاجتماعي (الجوانب الذاتية والإرادية للسلوك الاجتماعي) ، وينهض على أساس الجمع بين وجهة النظر الخارجية للباحث ووجهة النظر الداخلية للمشاركين ، ويتضمن :
- نظرية الفهم الثقافي
- نظرية الفعل والتفاعل الاجتماعي (ماكس فيبر)
- التفاعل الرمزي
- الظاهرية

- النظريات الاجتماعية التقييمية : على أساس الفروض الفلسفية المتسقة والتوجيهات الإيديولوجية المتماسكة ، ومجموعة المثل وأنساق المبادئ الأخلاقية ، وتتضمن :
 - النظرية الفلسفية الاجتماعية
 - النظرية الاجتماعية الإيديولوجية
 - النظرية الإصلاحية الإنسانية
 - نظريات التغيير الاجتماعي : تنهض على أساس تقاليد فلسفة التاريخ القديمة ، وتتبع الاتجاهات الماركسية المحدثه ، وتتضمن مايلي :
 - نظرية علم الاجتماع التاريخي
 - نظرية التخلف الثقافي
 - النظرية الدائرية العضوية والتوجيهات التطورية الحديثة
- ب- المدخل المنهجي الإسلامي:**

المدخل المنهجي الإسلامي هو تصور اعتقادي يأخذ من العقيدة الإسلامية منطلقاً ومرجعاً لتحليل السلوك الإنساني و الحياة الاجتماعية ويفسر بمقتضاها وفي إطارها الظواهر المجتمعية، ويعني ضرورة حضور العقل الإسلامي في التحليل و التفسير و إخضاع الأفكار للمذهبية الإسلامية وجعل الخلفية العقائدية حاضرة في طرح القضايا الاجتماعية سواء تعلق الأمر بقضايا التراث العربي الإسلامي أو بمشكلات المجتمع أو بقضايا إنسانية عامة.

ويقوم المنهج الإسلامي على جملة من الحقائق:

- إن الإنسان بفطرته لا يمتلك أن يستقر في هذا الكون الهائل بلا رباط أي لابد له من عقيدة تفسر له ما حوله.
- إن هناك تلازماً وثيقاً بين طبيعة التصور الاعتقادي و طبيعة النظام الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي هو نوع من التفسير الشامل لهذا الوجود و لمركز الإنسان فيه ووظيفته و غاية وجوده الإنساني.
- إن الشخصية الإنسانية واحدة في طبيعتها و كينونتها لا تتناسق خطواتها إلا حينما يحكمها منهج واحد منبثق من أصل واحد هو الله خالقها.

ويشترك المنهج الإسلامي مع المناهج العلمية الحسية التي تخضع لمبدأ السببية التي لا يختلف فيها السبب عن المسبب وأن البحث فيها يعدو أن يكون جهداً فكرياً معمقاً للكشف عن هذا الواقع، لا لابتداع سنن، أو علاقات جديدة لم تكن قائمة، مما يقضي إتباع منهج المشاهدة و التجربة و استخدام العقل في تحصيل المعرفة أي لأن المنهج الإسلامي يتبع في دراساته المناهج الحسية التي تعتمد على المشاهدة و التجربة

واستخدام العقل في رصد الظواهر الإجتماعية، مما يجعله يلتقي مع المناهج العلمية الأخرى، لكنه لا يقف عند هذا المستوى " التقريري " فهو كذلك منهج محكوم بقانون الغاية، فكما يذهب فتحي الدريني: " إن التشريع يحكم ظواهر إرادات المكلفين وما تتجه إليه من غايات تستهدف تحقيقها فتغدوا تلك الغايات أوضاعا اجتماعية و اقتصادية و سياسية "